أكدوا عدم وصول أى شيء لمجلس الامة في شأن زيادة المحروقات

نواب : رفع الدعم لن يمر .. وعلى الحكومة ترشيد نفقاتها أولاً

■ الخرافي : ننتظر ماذا ستقدمه الحكومة ولدينا من الجرأة والقوة على المواجهة

فيصل الكندري

عبدالرحمن الجيران

عادل الخرافي

■ متي ارتأينا أن أحد طرق رفع الدعم تأتي في مصلحة البلد ولا تضر الشعب فسنوافق علي تعزيز الميزانية

■ لن نقبل بأي شيء من شأنه الحاق الضرر بالناس ما لم يكن في حدود المستوي المعقول

■ الجيران : نرفض استغلال أمر زيادة سعر البنزين وأحداث أزمة سياسية في البلاد

■ الحكومة مطالبة بمعالجة ما يكتنفها من هدر كبير وواضح في الميزانية والمال العام

■ الكندري : ما يمس مدخول المواطن البسيط شهرياً هو مساس لكافة شرائح المجتمع

■ قبضة الحكومة الحديدية وصحوتها لإيقاف الدعوم يجب أن توجه للشركات ولا تقترب من المواطن

كتب مصطفي كامل

قال امين سر مجلس الامة النائب عادل الخرافي "نحن ممثلين الشعب واقسمنا علي مصالح البلد" لذلك متي ارتئينا ان احد طرق رفع الدعم تاتي في مصلحة البلد ولا تضر الشعب فسنوافق علي دعم الميزانية باي اسلوب منها

واضاف "نحن ننتظر ماذا ستقدمه الحكومة" في هذا الصدد خاصة بعد ان راينا الدول المجاورة اتجهت الي زيادة البنزين ورفع الدعومات ولكن شريطة الا تخلق ازمة والحكومة لم تقدم شي في هذا الموضوع بعد

وتابع الخرافي بالقول لدينا من الجراة القوة علي المواجهة مؤكدا في الوقت ذاته علي ان الحكومة لن تستطيع الاقدام علي خطوة في هذا الصدد بمفردها

وشدد علي عدم القبول باي شي من شانه الحاق الضرر بالناس ما لم يكن في حدود المستوي المعقول والمنطق خاصة وان الحياة في الكويت صعبة والمعيشة غالية

واوضح الخرافي ان هناك معادلة صعبة تحتاج الي اناس فاهمين ومتخصصين يستطيعون حسبه الامر بطريقة سليمة

مشيرا الي ان نائب رئيس الوزراء وزير المالية انس الصالح يتعمق بالدراسة بعيدا عن ردود الافعال وبالتالي حتي الان لم يصل شي الي مجلس الامة في شان رفع الدعومات او زيادة المحروقات

من جانبه اكد النائب د. عبد الرحمن الجيران رفضه القاطع لاستغلال امر زيادة سعر البنزين واحداث منه ازمة سياسية في البلاد مرشحة للتفاقم بين الطرفين

واضاف لا نقبل بان يستغل اي طرف كان تجيير الامر لصالحه علي اعتبار انه موضوع وطني وموضوعي ويمس المواطن بصورة مباشرة

وبين الجيران ان هذه القضية يكتنفها امران احدهما خارج ارادة الحكومة فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي والتضخم والظروف الاقتصادية الضاغطة منوها ان الحكومة ليس لها في هذا الامر شان او يد لانها مسالة عالمية

وذكر ان الذي يعنينا كنواب للامة هو السياسة الداخلية للحكومة مؤكدا انه علي مدار عمر هذا المجلس لم يلمس تحرك جاد من الجانب الحكومي علي الاقل في لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية وذلك من خلال الاجتماع مع وزارات الدولة المختلفة والتي ليس منها سوي وزارة او اثنتين لهما تحرك جاد نحو ترشيد الانفاق ووقف الهدر ومحاسبة المسؤولين بينما الشريحة الاكبر من الجانب الحكومي للاسف الي الان اجراءاته خجوله وعلي استحياء

وابد الجيران تعجبه من اتخاذ مجلس الوزراء قرار سريع بشان الحديث عن رفع الدعومات وترشيد الانفاق بينما في المقابل الحكومة لم تعالج ما يكتنفها من هدر كبير وواضح في الميزانية والمال العام والانفاق الحكومي بل وادم تطبيق القانون تجاة المتجاوزين

ووجه الجيران رسالة للحكومة بضرورة ان تلتزم هي بنفسها اذا كانت جادة في مسالة ترشيد الانفاق وتطبيق القانون وعليها ان توضح ذلك فعليا في تطبيق قواعد الميزانية العامة للدولة لاسيما وانه لم يحدث ذلك علي مدار عامين من عمر البرلمان الحالي وهو ما يلقي بظلال من الشك علي مدي انسجام الحكومة مع نفسها وتوافقها مع تطبيق القانون

ومن جانبة قال النائب فيصل الكندري ان ما يمس مدخول المواطن البسيط شهريا هو مساس لكافة شرائح المجتمع لان الطبقة المتوسطة في البلاد يجب ان تنعم بخيراتها وتستمر في حياة الرفاهية التي نصت عليها مقدمة الدستور.

ورفض الكندري في تصريح صحافي التسريبات بشان رفع الدعومات المالية عن بعض السلع والمنتجات التي تمس المواطن البسيط مباشرة وتضر في دخله الشهري

مشيراً إلى أن قبضة الحكومة الحديدية وصحوتها لإيقاف الدعوم بحجة التوفير على الميزانية يجب أن توجه للشركات ولا تقترب من المواطن.

ولفت إلى أن الحكومة تستطيع تقليص المصروفات والميزانيات دون المساس بدخل وامتيازات المواطن البسيط ثم ان الحديث عن الغاء او تقليل مستحقات مالية للمواطنين نصت بقوانين ولا يعطي الحق للحكومة ان تقدم عليه دون المرور بمجلس الامة الرافض اصلا لمبدأ وفكرة المساس بالمواطن البسيط .

واشار الكندري إلى ان اصرارنا على وقف اي مساس بالمواطن وضرورة الرفع عن الشركات لا يعني ان تطلق يد الشركات للعب بالمنتجات والسلع دون رقابة محكمة من قبل وزارة التجارة اذ ان اي زيادة مالية غير مبررة في الفترة المقبلة سيفهمها الجميع بانها اسلوب لتقليل الخسائر من قبل الشركات وتعويضها من جيب المواطن العادي.

وتابع الكندري: قلناها في اكتوبر الماضي ونكررها اليوم لن نقف مكتوفي الايدي امام اي توجه حكومي لرفع الدعومات عن امتيازات الشعب الكويتي او ترك مصير المواطن في يد الشركات للتلاعب بمدخوله الشهري والتهام ميزانيته.

قرار الإفراج عن الكندري جاء بعد جهود حثيثة من الحكومة الكويتية

العازمي : الصبيح أكدت عدم السماح بجمع أي تبرعات الا بسند قانون

النائب احمد العازمي اثناء الاجتماع

وزيرة الشئون حضرت الاجتماع

قال مقرر لجنة الشكاوي والعرائض البرلمانية النائب د.احمد مطيع العازمي : ان لجنته اجتمعت امس وناقشت عدة شكاوي مقدمه من قبل مواطنين وذلك بحضور وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير التخطيط والتنمية هند الصبيح

واضاف ان من ابرز الشكاوي التي ناقشتها اللجنة شكوي مقدمه بشان جمعية اصدقاء النخلة تلك الجمعية التي مازالت تحت التاسيس ومع ذلك يقوم رئيس مجلس ادارتها بجمع التبرعات من المواطنين وافاد بان الوزيرة اكدت انها ستتخذ كافة الاجراءات القانونية ضد المتجاوزين ولن يسمح بجمع اي تبرعات الا بسند قانون ومن يخالف ذلك سيتم اغلاق الجمعية وتحويله الي وزارة الداخلية والجهات القضائية المختصة وطالبنا بمنع جمع التبرعات خارج نطاق القانون سواء في المساجد او الجمعيات وايضا الحسينيات وان جمع التبرعات يجب ان يكون تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية

ومن ناحي اخرى وجه النائب احمد مطيع العازمي تهانيه وتبريكاته لصاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد وحكومة دولة الكويت وكذلك أسرة المعتقل فايز الكندري آخر المعتقلين الكويتيين في «غوانتانامو» وذلك لقرار السلطات الأمريكية أخيراً الإفراج عنه في 9 يناير المقبل.

وقال النائب إن قرار الإفراج جاء بعد جهود حثيثة من الحكومة الكويتية بتوجيهات سامية من صاحب السمو أمير البلاد المفدى والتي تكللت أخيراً بالنجاح ولله الحمد ولا بعد هذا الأمر غريبا على سموه فهو عودنا على حرصه الدائم على سلامة أبنائه المواطنين وهو ما شاهدناه بالفعل من خلال جهوده الحثيثة في الإفراج عن المعتقل الآخر في غوانتانامو فوزي العودة قبل شهور.

وتمنى النائب مطيع للمعتقل فايز الكندري حياة سعيدة وهانئة برفقة عائلته الكريمة بعد سنوات عديدة قضاها خلف قضبان السجون الأمريكية دون أية محاكمة ولكن لابد أن يكون للعدالة كلمة في نهاية المطاف.

عسكر العنزي: على البلدية سرعة تخصيص أراضٍ لتنفيذ «قانون من باع بيته»

دعا النائب عسكر العنزي بلدية الكويت إلى سرعة تخصيص الأراضي لتنفيذ قانون من باع بيته منها الذي أصدره المجلس الحالي

مشيراً إلى أن وزارة الإسكان ملزمة بتوزيع البيوت خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور القانون على المستحقين من المواطنين

ولفت إلى ان هناك العديد من الأراضي التي تم تحريرها من وزارة الدفاع والنفط وتصلح لبناء البيوت عليها والتخفيف من معاناة تلك الأسر الكويتية التي تعيش بلا بيوت تاويهم حاليا.

وقال عسكر في تصريح صحافي: تقدمت باقتراح قانون توفير الرعاية السكنية لمن باع بيته إلى جانب زملاء آخرين ووافق المجلس على القانون، وهو قانون انساني يعالج مشكلة عدد من المواطنين الذين اضطرتهم الظروف الاقتصادية إلى بيع بيوتهم وسداد قيمة القرض الاسكاني للدولة وهم الان بلا بيوت لأسرهم وهو ما يتطلب من بلدية الكويت سرعة تخصيص الاراضي المطلوبة وتسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية لتقوم بالبناء .

واضاف أن وزارة الإسكان طلبت الاراضي من البلدية وتوفير منطقتين لتنفيذ قانون من باع بيته منها منطقة جهة الجهراء والمنطقة الاخرى جهة مدينة صباح الاحمد، وعلى البلدية سرعة تخصيص هذه المواقع لتتمكن مؤسسة الرعاية السكنية من إعداد المخططات اللازمة للبناء، مشيرا الى ان وزارة الاسكان ملزمة بتطبيق القانون خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدوره والوقت يمر والاسر الكويتية بانتظار توفير بيوت لهم .

رئيس مجلس الأمة يستقبل سفير الكويت بروما وأعضاء مشروع «غراس»

القائم مستقبلا الشيخ علي الخالد

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم بمكتبه امس سفير دولة الكويت لدى ايطاليا الشيخ علي خالد الجابر الصباح.

كما استقبل الرئيس الغانم رئيس مجلس امناء مشروع (غراس) النوعوي الوطني للوقاية من المخدرات الدكتور خالد الشلال يرافقه أعضاء مجلس الأمناء وأعضاء الفريق التنفيذي للمشروع

.. ومستقبلا الشلال واعضاء مشروع «غراس»

طالب بكشف مفصل يتضمن اسماء المقبولين ومعدلاتهم وسنة الحصول على المؤهل الجامعي

خليل الصالح يسأل الصانع عن حقيقة ما أثير حول وجود تجاوزات في تعيينات «النيابة العامة»

خليل الصالح

تقدم النائب خليل الصالح بسؤال إلى وزير العدول وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع عن تعيينات جديدة في النيابة العامة وجاء في السؤال : نما إلى علمي أن هنالك تجاوزات في عملية قبول المتقدمين للعمل كباحث قانوني مبتدئ في النيابة العامة وتلك الممارسات تخل بالمادتين 8/7 من الدستور الكويتي والمتعلقة بقاعدة المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين افراد المجتمع حيث أن تلك الممارسات قد أضاعت فرص العديد من ابناء هذا الوطن في تحقيق طموحاتهم العلمية والوظيفية التي كفلها الدستور الكويتي وعليه يرجى تزويدي بالاتي:

1 -كشف مفصل يتضمن اسماء المقبولين ومعدلاتهم وسنة الحصول على المؤهل الجامعي واسم الجامعة المتخرج منها وعمر كل منهم على حدا؟

2 -كشف مفصل يتضمن اسماء غير المقبولين ممن تنطبق عليهم الشروط المعلن عنها مع ذكر معدلاتهم وسنة الحصول على المؤهل الجامعي واسم الجامعة المتخرج منها وعمر كل منهم على حدا واسباب عدم قبولهم؟

3 -ما هي المعايير التي عُمل بها لقبول المتقدمين للعمل بوظيفة باحث قانوني مبتدئ وكيف وزعت درجات او نسب القبول بين المعدل والاختبار والمقابلة؟

4 -هل هناك اولية للقبول بالنسبة لابناء او اقرباء المستشارين والقضاة والعاملين بالسلك القضائي، وما السند القانوني لذلك ان صح؟

5 -تزويدي بصورة عن قرار تشكيل لجنة اختبار المتقدمين؟

6 -تزويدي باسماء اعضاء لجنة اختبار المتقدمين ومسمياتهم الوظيفية؟

7 -ان كان قد تم تسجيل المقابلات يرجى تزويدي بالتسجيلات كاملة؟

8 -هل تم قبول احد لم تتوفر فيه كافة الشروط المعلن عنها ؟ ان كانت الاجابة بنعم فما الاسماء التي تم استثناؤها من الشروط ؟ وما السند القانوني لذلك ؟ ومن المسؤول عن استثنائهم ان كان مخالفا للوائح والقوانين؟

مشيرا الي ان هذا الامر انعكس علي تدني مستوي التعليم

عاشور : أغلب الجسم القيادي فى التربية من خارج الوزارة

صالح عاشور

قال النائب صالح عاشور ان مشكلة وزارة التربية تكمن في تعيين القياديين بالوزارة حيث ان اغلب الجسم القيادي من خارج الوزارة بداه من وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين مشيرا الي ان هذا الامر انعكس عليه تدني مستوي التعليم حيث ان فاقد الشئ لا يعطيه

واضاف عاشور انه وجه عدة اسئلة الي وزير التربية بشان التابلت والشهادات الوهمية ولم تصله الاجابات بعد مشددا علي ضرورة ان يرد الوزير عليه لان هذه الاجابات سيترتب عليه امور سياسية

وتابع عاشور من مؤتمره الصحافي كنت قد هددت باستجواب وزير التربية لان تعيين امين لجنة اليونسكو مخالف للقانون ووصلتنا اخبار بان امين اللجنة قدم استقالته وأحب أوضح ان مشكلتي ليست مع شخص امين اللجنة المستقيل بل مع مخالفة الوزير للقانون في تعيين من لا يستحق المنصب قانونا

ورسالتي لوزير التربية اذا عينت شخص آخر في منصب امين عام لجنة اليونسكو ولا تنطبق عليه الشروط فانني احملك المسئولية السياسية يا وزير التربية